

Distr.: General  
11 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثانية

#### محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ريبيديا (نائبة الرئيس) . . . . . (رومانيا)

#### المحتويات

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-52377X (A)



نظرا لغياب السيد ديالو (السنغال)، تولت السيدة ريبيديا (رومانيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة**

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني

بأقل البلدان نموا (A/68/88-E/2013/81)،

و (A/68/88/Corr.1-E/2013/81/Corr.1 و A/68/217)

(ب) المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ

برنامج عمل ألماني (A/68/157)

٣ - واسترسل قائلا إن بناء القدرات الإنتاجية يجب أن يكون هو محور جداول الأعمال على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي بغية تمكين أقل البلدان نموا من المحافظة على معدل نمو اقتصادي مرتفع وبناء القدرة على الصمود. وأبرز أهمية ضرورة توفير الوسائل الكافية للتنفيذ في ذلك الصدد، بما في ذلك زيادة الاستثمار المحلي، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وبذل جهود لتحسين نوعية وفعالية تلك المساعدة. وينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما ينبغي توفير موارد من التمويل الابتكاري لتنمية أقل البلدان نموا. وبغية تحقيق المساءلة المتبادلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع تدابير قوية ومعززة ومتسقة لتقديم دعم عالمي للنهوض بالجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحقيق تنمية مستدامة شاملة وسريعة.

٤ - وقام بعرض تقرير الأمين العام عن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا (A/68/217)، فقال إن تلك البلدان متخلفة بمراحل عن غيرها من البلدان النامية في استحداث وتطبيق المعارف العلمية والتكنولوجية، وعجزت عن الاستفادة بصورة مجدية من السبل الرئيسية الثلاثة لنقل التكنولوجيا وهي: الاستيراد، والاستثمار الأجنبي المباشر، والترخيص. ولم يقدم التقرير خطة بشأن اتخاذ ترتيبات معينة فيما يتعلق ببنك التكنولوجيا، ولكنه اقترح، في الفقرة ٤، بعض الأنشطة الممكنة. وأعرب عن امتنانه لحكومة تركيا لعرضها استضافة بنك التكنولوجيا.

٥ - وقام بعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر

١ - السيد أشاريا (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قام بعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/68/88-E/2013/81)، فقال إن التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات للمجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول كانت متباينة. وسجل عدد من أقل البلدان نموا، وإن كان أقل مما سُجل خلال العقد السابق، معدلات استثمار قوية ومتصاعدة، وسرعة في التوسع العمراني، وتحسن في التنمية البشرية، وتوسع قوي في قطاعات غير قطاع الزراعة، ربما نتيجة لإجراء تغييرات هيكلية. ومع ذلك، فإنه من غير المرجح أن يحقق معظمها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢ - ومضى قائلا إنه قد بذلت جهود من جانب أقل البلدان نموا وشركاء التنمية لإدماج برنامج عمل اسطنبول في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات التعاون الإنمائي. وذكر أن مكتبه قام بدور تنسيقي على نطاق

تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/68/88 والمنشور الذي أعده مكتب الممثل السامي. كما طلب توفير مزيد من المعلومات عن دور ذلك المكتب في تنسيق الإجراءات المتخذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وعن العمليات الموازية التي تشمل البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً.

٩ - السيد أشاريا (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن مكتبه قام بإجراء تحليل متعمق للقيود الملزمة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وذكر أن التقدم المحرز في عدد من المجالات متفاوت وغير قابل للاستدامة أو ليس بالسرعة الكافية لإحداث تغيير هيكلية. وإذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تشهد تحولاً قوياً ومستداماً وشاملاً وسريعاً في اقتصاداتها، ينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على بناء القدرات الإنتاجية، التي تشمل عناصر من قبيل الاقتصاد، والهياكل الأساسية، والطاقة، وتنمية القطاع الخاص، فضلاً عن التنمية البشرية والاجتماعية.

١٠ - وفيما يتعلق بالتنسيق على نطاق المنظومة، قال إن مكتبه يشكل جزءاً من فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويقوم بدور رائد في الجمع بين الجهات المعنية لكفالة التأكيد على أهمية القدرات الإنتاجية والبعد الاجتماعي والبيئي.

١١ - وفي معرض إشارته إلى أن ما يقرب من نصف عدد أقل البلدان نمواً هي أيضاً بلدان نامية غير ساحلية، وجه الانتباه إلى عدد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات في المجموعتين كليهما وهي: الهياكل الأساسية، والتنويع، وتعزيز القدرات التجارية، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي. واختتم كلمته بقوله إن من شأن التعاون أن

من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (A/68/157)، فقال إن التقرير يقدم تقييماً للأداء الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل ألماتي وفي الأعمال التحضيرية للمؤتمر العشري الاستعراضي. وذكر أن العوامل الجغرافية، بما في ذلك البعد عن الأسواق الرئيسية، وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية، وارتفاع تكلفة الصادرات والواردات، تؤثر على التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وبالرغم مما أحرز من تقدم في بعض المجالات، فإنه ما زال بطيئاً في الكثير من المجالات الأخرى ويتعثر بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن ثم، فإنه يجب إدماج احتياجات البلدان النامية غير الساحلية إدماجاً قوياً في العمليات الإنمائية الدولية.

٦ - واسترسل قائلاً إن التقرير يقدم وصفاً للتدابير التي اتخذتها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأعرب عن أمله في أن تعالج جولة الدوحة الإنمائية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، بصورة ناجحة، المسائل التي تؤثر على التجارة عبر الحدود للكثير من البلدان النامية غير الساحلية.

٧ - وأضاف قائلاً إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي جارية على قدم وساق، وأن المؤتمر يعد معلماً مهماً وينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تشارك بنشاط في العملية التحضيرية. واختتم كلمته بأن وجه الشكر إلى حكومتى كازاخستان وهند لما قدمته من مساهمات في الصندوق الاستثماري، وشجع البلدان الأخرى على أن تسهم في الصندوق لكفالة توفير موارد مالية كافية للمؤتمر.

وقت طرح الأسئلة

٨ - السيد زينسو (بنن): طلب توضيحاً للدور المهم الذي من المتوقع أن يؤديه بناء القدرات الإنتاجية والصلة بين

الكاملة في أقرب وقت ممكن، كما ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ مقررا بشأن إنشائه في الدورة الحالية. وفي معرض إشارته بعرض حكومة تركيا لاستضافة بنك التكنولوجيا، دعا جميع شركاء التنمية إلى تقديم دعم مجد إلى أقل البلدان نموا بصدد بدء مزاوله البنك لمهامه.

١٤ - واستطرد قائلاً إنه يجب على المجتمع الدولي أن يعزز المساعدة الإنمائية التي يقدمها لكي يتسنى للبلدان النامية غير الساحلية أن تتغلب على التحديات الفريدة التي تواجهها، وبناء القدرة على الصمود، وارتداد مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. كما يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز الشراكات والدعم لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على تنفيذ الأولويات الواردة في برنامج عمل ألماني.

١٥ - واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي وضع هيكل جيد وتشاركي على نطاق واسع للأعمال التحضيرية المواضيعية للمؤتمر الاستعراضي العشري، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لكي يتسنى تحديد الأولويات فيما يتعلق بوضع إطار موحد عملي المنحى وأكثر شمولاً للبلدان النامية غير الساحلية للعقد المقبل.

١٦ - السيدة نازير (هايتي): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن أقل البلدان نموا ككل قد أحرزت تقدماً محدوداً فيما يتعلق بأهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول. ومن الأمور المقلقة بصفة خاصة استمرار أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تناقص للسنة الثالثة على التوالي، وأثرها كذلك على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في ضوء تراجع عدد أقل البلدان نموا التي حققت معدل نمو قدره ٧ في المائة من ١٥ بلداً في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ إلى ١١ بلداً في عام ٢٠١١.

يساعد على كفاءة التصدي بصورة منسقة للتحديات التي تواجه كلتا المجموعتين في الخطة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المناقشة العامة

١٢ - السيد طومسون (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن القلق من أن معظم أقل البلدان نموا ما زالت تواجه تفشي الفقر، ووجود عقبات هيكلية خطيرة أمام النمو، وانخفاض مستويات التنمية البشرية، وشدة تعرضها للهزات. ومما يدعو إلى مزيد من القلق انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية جراء تدهور البيئة الاقتصادية مما يهدد بتقويض المكاسب المتواضعة التي تحققت. وبغية تمكين نصف أقل البلدان نموا على الأقل من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، يلزم تعزيز الشراكات من أجل التنمية، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتيسير وصول المنتجات إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة بالنسبة لجميع أقل البلدان نموا، واتخاذ إجراءات لعكس مسار انخفاض الموارد المخصصة لمبادرة المعونة لصالح التجارة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق إيلاء اهتمام محدد لبناء القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، وإيجاد فرص العمل اللائق.

١٣ - ومضى قائلاً إن جميع أقل البلدان نموا متخلفة في المجالات المهمة المتمثلة في العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ويلزم بذل جهود لتمكين تلك البلدان من اكتساب التكنولوجيات الجديدة، وتطوير قدراتها المحلية، وبناء قاعدة للمعارف، وذلك بغية تعزيز قدراتها الإنتاجية والمساعدة في سد الفجوة الرقمية. وأعرب عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالهيكل المقترح لبنك التكنولوجيا وآلية دعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي أن يبدأ تشغيل البنك بطاقته

- ١٧ - وفي معرض ترحيبها بالإجازات التي تحققت في مجال القدرة الإنتاجية، قالت إن التقدم التكنولوجي وحده لا يكفي لكفالة تحقيق التنمية المستدامة ولكن يلزم أن يكون مصحوباً بالتقدم في مجالات أخرى، بما في ذلك محو الأمية والتعليم. كما يجب بذل جهود متواصلة فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية، والطاقة، ونقل التكنولوجيا؛ ويجب أيضاً اعتماد ممارسات زراعية مستدامة.
- ١٨ - ومضت قائلة إنه بالرغم من التقدم الإيجابي الذي أحرز فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق، فإن إمكانية الوصول تلك بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة لم تتحقق بعد على أساس دائم لأقل البلدان نمواً، وما زالت العقبات الإدارية والقواعد المتعلقة بالمنشآت تعرقل إمكانية الاستفادة من خطط التجارة التفضيلية. ومن شأن تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة عدد الاتفاقات التفضيلية بين أقل البلدان نمواً والبلدان الصاعدة أن يفضي إلى تخفيف أثر الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الاقتصادي، وينبغي تشجيعه.
- ١٩ - وفي معرض الإشارة إلى أن التقدم في مجال التنمية البشرية والاجتماعية كان بطيئاً بصفة خاصة، قالت إنه يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الفئات المستضعفة وتخفيف الآثار السلبية للصدمات على مجالات التعليم والصحة والحد من الفقر. كما ينبغي توخي المزيد من المرونة في مجال الاقتصاد الكلي لأقل البلدان نمواً بغية تمكينها من تعزيز آلياتها المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ. ويلزم توفير التمويل من أجل التنمية، وينبغي استعراض المساعدة الإنمائية الرسمية من منظور كمي ونوعي لجعلها أقل تجزؤاً وزيادة القدرة على التنبؤ بها. كما ينبغي أن تستعرض بعناية الآثار الاقتصادية الكلية للمعونة المقدمة.
- ٢٠ - وأشادت بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الدولية في مساعدة أقل البلدان نمواً على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وفي معرض إشارتها إلى أن هيايتي تقدر بصفة خاصة المساعدات المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المسائل المتصلة بحماية البيئة والتنمية البشرية، قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً خاصاً إلى ذلك البلد، الذي شهد ثاني أدنى معدل للنمو بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ و عدداً من الكوارث الطبيعية الجسيمة. وينبغي تقديم المساعدات التي أعلن عنها في آذار/مارس ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لتمكين البلد من مواجهة تلك التحديات الإنمائية الاستثنائية.
- ٢١ - واختتمت كلمتها بقولها إن أقل البلدان نمواً والمجالات ذات الأولوية من برنامج عمل اسطنبول ينبغي أن تحتل مكان الصدارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٢٢ - السيدة تان (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إنه إذا لم تعالج على نحو كاف جوانب الضعف التي تعترى أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية فإن الفجوة بين تلك الدول وبقية دول العالم ستوسع. وحشت جميع الأطراف صاحبة المصلحة على العمل معاً لكفالة نجاح المبادرات المطروحة، بما في ذلك المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعت إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأن الترتيبات المؤسسية لإنشاء بنك للتكنولوجيا.
- ٢٣ - ومضت قائلة إنه بالرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن نميته الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته ومسؤولياته

المشتركة. وينبغي أن تتضمن المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نطاقاً عريضاً من الجهات صاحبة المصلحة بغية تحديد استراتيجيات مساعدة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية.

٢٤ - واستطردت قائلة إن الرابطة، التي تتضمن عضويتها تلك الفئات الثلاث من البلدان، ملتزمة بتخفيف حدة الفقر، وتضييق الفجوة الإنمائية، وتشجيع التنمية المستدامة في المنطقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإنها تضطلع بعدد من المبادرات، بما في ذلك مبادرة تكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تشجع التعاون وتبادل المساعدة، وإطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنمية الاقتصادية المنصفة، التي تسعى إلى كفالة أن تعالج عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة قضايا التنمية. وذكر أن الهدف من الخطة الرئيسية للربط بين الدول الأعضاء في الرابطة هو العمل على تحسين ترابط جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٥ - وفي ختام كلمتها قالت إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعمل على نحو وثيق مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل تغير المناخ، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، والأمراض الوبائية. وأضافت أن الأمم المتحدة أعادت، في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد مؤخرًا، والذي شدد على أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز النمو الشامل والمستدام والمتوازن، تأكيد دعمها لتنفيذ خارطة طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - السيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ الكامل والفعال

٢٧ - ومضى قائلاً إن المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي يوفر فرصة فريدة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وجميع الجهات الأخرى ذات الصلة صاحبة المصلحة لإجراء استعراض دقيق لتنفيذ البرنامج، وتحديد أفضل الممارسات والمعوقات، واعتماد سياسات فعالة وتدابير داعمة لتشجيع التنمية المستدامة. وذكر أن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تشجع المشاركة على أعلى مستوى ممكن في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته بغية وضع إطار استراتيجي جديد عملي المنحى للعقد المقبل وتحقيق التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء نظم كفؤة للنقل العابر، وزيادة الاستثمار، وتشجيع التجارة، وتعزيز القدرات الإنتاجية. واختتم كلمته بقوله إن الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان وما تواجهه من تحديات يجب أن تعالج معالجة وافية من خلال العملية الحكومية الدولية المتعلقة بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية المستدامة.

٢٨ - السيد زينسو (بنن): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إنه بالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها أقل

٣٠ - واستطرد قائلاً إن أقل البلدان نمواً متخلفة بمراحل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبالتالي فهي محرومة من إمكانية التصدي للتحديات في عدد من مجالات العمل ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل. فالحصول على التكنولوجيا الحديثة الملائمة يعد أمراً أساسياً لكي تصبح أقل البلدان نمواً قادرة على التنافس على الصعيد الدولي ولكي يتسنى لها الاقتراب من البلدان المتوسطة الدخل. بيد أنه بسبب افتقارها إلى الموارد والقدرة المالية، فإنها عاجزة عن الاستثمار في أعمال البحث والتطوير، والحصول على أحدث التكنولوجيات، وسد الفجوة الرقمية، الأمر الذي يضعها في وضع غير موات في عدد من المجالات. وفي معرض إشارته إلى عدم وجود إطار عالمي أو اتفاق شامل في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الوقت الحالي، قال إن من شأن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار بخصصان لأقل البلدان نمواً أن يساعد على تشجيع تطوير العلوم المحلية وبناء القدرات بل وقد يدعم التحول الهيكلي. واختتم كلمته بقوله إن الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً من جانب البلدان المتقدمة النمو من خلال نشر التكنولوجيا والمعارف ينبغي ألا يُنظر إليه باعتباره بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٣١ - السيد فيرلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة الجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما زالت ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وستواصل بذل الجهود من خلال وسائل تشمل التعاون الثلاثي، وتشجيع إجراء إصلاحات هيكلية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحرير الامكانيات المحلية التي تستهدف تحقيق النمو

البلدان نمواً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على مدى السنتين الماضيتين، فإن حالة معظم تلك البلدان ما زالت تدعو للقلق: إذ أن نصف سكانها ما زالوا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وبالرغم من أن معدلات وفيات الأمهات والرضع، والأمية، والجوع، وسوء التغذية، أخذت في التناقص، فإن تراجعها أبطأ كثيراً مما يحدث في البلدان النامية الأخرى.

٢٩ - ومضى قائلاً إنه إزاء هذه الخلفية، يعد تعزيز التضامن العالمي والتعاون الدولي أهم من أي وقت مضى، ومع ذلك، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً تناقصت بنسبة ١٢,٨ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وينبغي لشركاء التنمية أن يفوا بالتزاماتهم تجاه تلك البلدان. كما دعا إلى تقديم المزيد من المساعدات في مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول، وأشار إلى أن حكومته بصدد تنظيم مؤتمر وزاري بشأن إقامة شراكات جديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، بهدف تكتيف الفوائد التي يحققها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأعرب عن ترحيب مجموعة أقل البلدان نمواً بالفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بقيادة مكتب الممثل السامي وبالإجراءات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لدعم أقل البلدان نمواً. وتعد الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما التنويع الاقتصادي، أمراً أساسياً لإحداث انتقال تدريجي سلس من وضع أقل البلدان نمواً ولكفالة أن يكون رفع الاسم من القائمة لا رجعة فيه. وذكر أن مجموعة أقل البلدان نمواً تؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/88)، بالنظر إلى أن أهداف برنامج عمل اسطنبول لا يمكن تحقيقها إذا لم تف جميع الجهات صاحبة المصلحة بالتزاماتها.

أعطى زحما لأقل البلدان نموا ذاتها لبذل مزيد من الجهود للتصدي لما تواجهه من تحديات إنمائية، قال إن إثيوبيا وامت خطتها لتحقيق النمو والتحول مع أهداف مجالات العمل ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول. وبالرغم من أن بلده ما برح يحقق معدل نمو اقتصادي ثنائي الرقم لأكثر من عشر سنوات وبدأ أيضا في تنفيذ استراتيجيته التي تقوم على الاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ بغية أن يكون اقتصاده متعادلا من حيث الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٢٥، فإنه ما زال يواجه تحديات إنمائية ضخمة، تشمل ضرورة تحسين قدرته الإنتاجية، والتكيف مع التحديات الجديدة والناشئة، وتعزيز ما يبذله من جهود لتعبئة موارده المحلية، ومواصلة تنمية موارده البشرية. ومن شأن الاستثمار في مجال مصادر الطاقة المتجددة أن يعطي زحما للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا للقضاء على الفقر وكفالة تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يقوم شركاء التنمية بتكملة ما تبذله أقل البلدان نموا من جهود بالفوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب عن امتنان إثيوبيا للبلدان التي قامت بذلك بالفعل وللبلدان الأخرى التي تبذل جهودا لمواءمة استراتيجيات المعونة الإنمائية الخاصة بها مع أولويات أقل البلدان نموا.

٣٥ - وقام بعرض بعض الخطوات التي اتخذها بلده لمعالجة مشكلة الطبيعة غير الساحلية منذ اعتماد برنامج عمل ألماني. وذكر أنه مع ذلك ما زال يلزم عمل الكثير لكي تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من التغلب على بعدها وانعزالها عن الأسواق الدولية الرئيسية. ويعد تطوير البنية التحتية أمرا بالغ الأهمية، وبالرغم من أن هناك بلدانا كثيرة تعمل بصورة وثيقة مع بلدان المرور العابر لزيادة قدرتها على الاتصال، فإنه يلزم أيضا توفير مساعدات مالية وتقنية كافية لتحقيق ذلك. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاحتياجات الملحة للبلدان النامية غير الساحلية

المستدام والشامل في أقل البلدان نموا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تزويد أقل البلدان نموا بمعونة تركز بشكل متزايد على التجارة وتزويدها كذلك بإمكانية وصول جميع منتجاتها إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، باستثناء الأسلحة والذخائر.

٣٢ - ومضى قائلاً إنه في حين يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باصطحاب أقل البلدان نموا في استراتيجياتها الوطنية للانتقال من أجل رفع اسمها من القائمة ويشجع الشركاء الآخرين على أن يفعلوا نفس الشيء، فإنه يلزم أن تتوفر إمكانية التنبؤ بعملية صنع القرار التي ستتم في الأمم المتحدة لكفالة قيام الجمعية العامة باتخاذ إجراءات عاجلة بشأن البلدان التي سيرفع اسمها من القائمة. وهو يتطلع إلى قيام الجمعية العامة باتخاذ إجراءات بشأن عناصر مشروع القرار المتعلق برفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا (A/67/L.31/Rev.1)، الذي لم يتم اتخاذه بعد.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيشارك بصورة بناءة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماني ويتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن القضايا الرئيسية، مثل ارتفاع تكلفة النقل والمعاملات التجارية، وإمكانات النقل العابر والتجارة. واختتم كلمته بقوله إن من المهم كفالة أن تعكس الأعمال المضطلع بها قبل عام ٢٠١٥ وما بعده الأوضاع والشواغل الخاصة لأشد البلدان ضعفا.

٣٤ - السيد بامي (إثيوبيا): قال إن النتائج التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كانت متفاوتة. ويشكل ترددي البيئة الاقتصادية العالمية، الذي أسهم في زيادة تراجع المساعدات الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، مصدر قلق خاص لتلك البلدان التي بدأت عملية للتحويل الهيكلي. وفي معرض إشارته إلى أن اعتماد برنامج عمل اسطنبول قد

التدريبي القطري الثالث لتقديم دورات قصيرة للمشاركين من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، وترحب بتوسيع نطاق التعاون مع شركاء التنمية المحدد في ذلك الإطار. واحتتم كلمته بقوله إن ماليزيا ستواصل تشاطر خبرتها الإنمائية، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر وبناء القدرات، مع أقل البلدان نمواً وتتطلع إلى نجاح تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل ألماني.

٣٩ - السيدة باتيل (الهند): قالت إنه بدون حدوث تنمية سريعة ومطرودة وشاملة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية لن يكون بالإمكان إحراز تقدم يذكر في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي معرض إشارتها إلى أن معدلات النمو في أقل البلدان نمواً قد تراجعت خلال السنة الأولى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، قالت إن انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما انخفاض التدفقات إلى أقل البلدان نمواً، هو مسألة تدعو إلى القلق البالغ. إذ يجب الوفاء بصفة عاجلة بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نمواً، وتعزيزها في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ إذا أريد رفع أسماء نصف عدد تلك البلدان من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي معرض إشارتها إلى أنه ينبغي إيلاء أولوية إلى نقل التكنولوجيا، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الدين، وبناء الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية، لكي يتسنى إحداث نقلة هيكلية في أقل البلدان نمواً، قالت إن الهند على ثقة من أن مبلغ البليون دولار الذي عرضته الهند على هيئة تسهيلات ائتمانية لدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومبلغ الـ ٥ بلايين دولار الذي قدمته للمتابعة من شأنها تيسير تحقيق أهداف البرنامج.

٤٠ - ومضت قائلة إنه بالرغم من أن برنامج عمل ألماني قد أسفر عن نتائج مشجعة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ويعزز ما يقدمه من دعم إلى البلدان النامية غير

وبلدان المرور العابر النامية التي سيتم تحديدها في المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماني، ودعا المجتمع الدولي إلى المشاركة بصورة فعالة في ذلك المؤتمر.

٣٦ - السيد شاه (ماليزيا): قال إنه بالرغم مما أحرزته أقل البلدان نمواً من تقدم بشأن العديد من أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول، ما زالت مستويات الفقر عالية والتفاوتات بين الجنسين كبيرة في تلك البلدان، والبنية التحتية المادية فيها دون المعايير الدولية إلى حد كبير، ونشر المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيها محدوداً. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في التراجع نتيجة لتدهور البيئة الاقتصادية العالمية.

٣٧ - ومضى قائلاً إن ماليزيا ما زالت ملتزمة بإنجاح برنامج عمل اسطنبول من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسعى لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده. ودور البلدان المتقدمة النمو، بوصفها شريكة في التنمية، لا يقل أهمية عن امتلاك أقل البلدان نمواً الزمام الأمور ودورها القيادي في صياغة سياسات تستند إلى الأولويات والشروط والمتطلبات الوطنية. وقد استفاد أكثر من ٢٦ ٠٠٠ مشارك من ١٤١ بلداً نامياً من برنامج التعاون التقني الماليزي منذ إنشائه في عام ١٩٨١، منهم أكثر من ١٠ ٠٠٠ مشارك من ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً والبلدان التي كانت ضمن فئة أقل البلدان نمواً.

٣٨ - وأعرب عن ترحيب ماليزيا بالتعاون الثلاثي الذي يشمل شركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المستفيدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تعاونت ماليزيا مع الحكومات والمؤسسات في مختلف البلدان في إطار البرنامج

لذلك المؤتمر، باستضافة الاجتماع السنوي العاشر للجنة الحكومية الدولية المعنية بممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا ومؤتمر رفيع المستوى بشأن إمكانات النقل العابر في وسط آسيا للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٣، وهو المؤتمر الذي اتخذ فيه عدد من المقررات بشأن مسائل النقل والنقل العابر على الصعيد الدولي.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن طاجيكستان تبذل قصارى جهدها لتحسين النقل العابر وحلقات الاتصال الخاصة بها. ويجري إيلاء اهتمام خاص لإنشاء بنية تحتية للنقل لتشجيع زيادة التجارة على الصعيد المحلي ودون الإقليمي والإقليمي، ويجري بذل جهود حثيثة لتنفيذ نظام "النافذة الواحدة". وأضاف أن بلده، الذي أصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية في آذار/مارس ويواصل تحرير نظامه التجاري، يرى أن البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تتمتع بنظام تجاري أفضل. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي أن يتم، في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العشري الاستعراضي، إيلاء الاعتبار لوسائل تعزيز التجارة بين البلدان النامية غير الساحلية، ومن شأن تنمية قدرات بلدان وسط آسيا في مجال الاتصالات أن يساعد على زيادة حجم التبادل التجاري بين تلك البلدان وبينها وبين المناطق الأخرى.

٤٤ - السيدة أولزيباير (منغوليا): قالت إن الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبات شديدة بسبب عوامل من بينها عدم إطلال أقاليمها على البحر، وارتفاع تكاليف النقل العابر، التي تشكل في حالة منغوليا ٦٠،٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويجب على البلدان النامية غير الساحلية أن تأخذ بزمام المبادرة في مواجهة التحديات الجغرافية، وينبغي أن يساعدوا في ذلك المجتمع الدولي من خلال زيادة ما يقدمه من دعم مالي، وتوفير إمكانية محسنة وقابلة للتنبؤ للوصول إلى الأسواق، وإشراك

الساحلية خلال العقود المقبلة، مع قيامه في الوقت ذاته بالتصدي للمعوقات والتحديات التي تواجه بلدان المرور العابر النامية. وتدخّل الهند في اتفاقات خاصة للتعاون الثنائي مع جيرانها من البلدان غير الساحلية لتيسير النقل العابر لسلعها وتولي أولوية عليا لتعزيز روابطها مع تلك البلدان. وفي معرض إشارتها إلى أن ثمة بلدان نامية كبيرة قد برزت بوصفها شريكة تجارية مهمة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، قالت إن الهند توسعت بالفعل في نظام الأفضليات فيما يتعلق بالاعفاء من الرسوم الجمركية ليشمل جميع أقل البلدان نمواً. واختتمت كلمتها بقولها إن الهند ستواصل تعزيز ما تقدمه إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية من دعم اقتصادي وتقني في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأسهمت بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتنظيم المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماني.

٤١ - السيد أسلوف (طاجيكستان): قال إن مصالح البلدان التي تعاني من الضعف بسبب وضعها الجغرافي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند النظر في قضايا التنمية. فالافتقار إلى إمكانية الوصول إلى البحر يعرقل إدماج تلك البلدان إدماجاً فعالاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتترتب عليه تداعيات خطيرة بالنسبة لجوانب التنمية الأخرى، بما في ذلك النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض النقل والتي لا تستند إلى أسس اقتصادية.

٤٢ - ومضى قائلاً إن من شأن تنفيذ برنامج عمل ألماني تنفيذاً تاماً وفعالاً أن ييسر تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أن من شأن توسيع نطاق المشاركة واستخدام الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي أن يكفلا سلاسة وفعالية العملية التحضيرية للمؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماني. وذكر أن حكومته قامت مؤخراً، في إطار استعدادها

بقوله إن حكومته تؤيد إنشاء بنك للتكنولوجيا وعرضت استضافته.

٤٨ - السيدة ميدفييفا (الاتحاد الروسي): أعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لكفالة اتساق برامجها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع أولويات وأهداف برنامج عمل اسطنبول. ويجب أن يتم الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ وبما يتسق مع روح ونص برنامج عمل اسطنبول ومع الاتفاقات والمبادئ الواردة في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر الدوحة الاستعراضي.

٤٩ - وفي معرض إشارتها إلى أهمية تنفيذ الاتفاقات السياسية التي تدعّم أقل البلدان نمواً، قالت إن الاتحاد الروسي ما برح يواصل الدعوة إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف لصالح أقل البلدان نمواً. وهو على استعداد للمشاركة بصورة بناءة مع جميع الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد قدم الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٢ ما يقرب من ٤٦٠ مليون دولار على هيئة مساعدات إلى البلدان النامية. وطبق على الواردات من تلك البلدان نظام الأفضليات، مشجعاً بذلك تطوير صناعاتها التصديرية.

٥٠ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الروسي ملتزم بأهداف برنامج عمل ألماتي وهو على ثقة من أن المؤتمر العشري الشامل الاستعراضي سيسفر عن خطة إنمائية تمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج في النظام التجاري العالمي والاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في غضون العقد المقبل. واختتمت كلمتها بقولها إن بلدها يشجع إقامة علاقات شراكة مع بلدان شمال شرق آسيا في إطار مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى، وبخاصة في مجال

المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية في هذا الجهد.

٤٥ - ومضت قائلة إن منغوليا تسعى في إطار خطة عملها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ إلى تحقيق نتائج ملموسة لحماية مصالح البلدان النامية غير الساحلية وكثفت تعاونها مع عدد من وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الإقليميين. وأضافت أن بلدها يدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية أن تفعل ذلك، وأنه خصص نحو ٣٥٠.٠٠٠ دولار في السنة المالية ٢٠١٤ لدعم تشغيله. واختتمت كلمتها بأن أعربت عن أملها في أن يوفر المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي فرصة للمجتمع الدولي لكي ينظر بتعمق في الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأن يضع الأولويات لإطار جديد عملي المنحى وأكثر شمولا للعقد المقبل.

٤٦ - السيد شفيق (تركيا): قال إنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وقد ضاعفت تركيا حجم المساعدات الإنمائية التي قدمتها في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١، في إطار حزمة شاملة من المساعدات.

٤٧ - ومضى قائلاً إن التقدم التكنولوجي وبناء القدرات الإنتاجية أمران أساسيان لكي يتسنى لأقل البلدان نمواً أن تخفض بدرجة ملحوظة تعرضها للمخاطر الاقتصادية العالمية. ويعد إنشاء آلية خاصة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية أمراً بالغ الأهمية لتيسير إمكانية تحقيق قفزة تكنولوجية من جانب أقل البلدان نمواً، كما أن من شأن ذلك أن يسهم في تحقيق تحول هيكلية سريع. واختتم كلمته

وتهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع القطاع العام، فقالت إن المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماني ينبغي أن يسفر عن خطة للتنمية تيسر إدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري العالمي، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. واحتتمت كلمتها بقولها إنها تدعو المجتمع الدولي وشركاء التنمية إلى المشاركة بصورة نشطة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته.

٥٣ - السيد سارير (ملديف): قال إنه بالرغم من أن بلده هو أحدث بلد رُفِعَ اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً، فإنه ما زال يعاني من السلبيات المرتبطة بالاقتصادات الجزرية الصغيرة، مثل موقعها النائي، وصغر حجم اقتصاداتها، وهشاشتها البيئية. ولم تكن عملية رفع اسم ملديف من القائمة عملية سلسلة بسبب التحديات المصاحبة لمواطن الضعف المتأصلة في البلد وعدم تنسيق الالتزامات من جانب الشركاء الثنائيين. وفي حين أعرب عن ترحيبه باتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١ المتعلق بالانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، الذي منح الأمم المتحدة قدرة إشرافية أكبر، أشار إلى أن ملديف ما زالت تعاني من الآثار السلبية للرفع من القائمة بسبب أوجه القصور التي تعترى استراتيجيتها المتعلقة بالانتقال السلس.

٥٤ - ومضى قائلاً إن البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً تتوفر لها إمكانية لتمويل التنمية بشروط ميسرة والحصول على مساعدات تقنية لكي تواصل أحرار تقدم نحو تحقيق مستويات تنمية أكثر مرونة. وذكر أن ملديف تقوم حالياً باستطلاع مدى إمكانية إنشاء ففة في الأمم المتحدة ماثلة لفئة منظمة التجارة العالمية التي تضم الاقتصادات الصغيرة الضعيفة، وذلك لتحسين الاعتراف بالبلدان التي تتطلب اهتماماً خاصاً بسبب ما يعترى اقتصاداتها الصغيرة من ضعف متأصل.

الهيكل الأساسية للنقل وإنشاء ممرين للنقل للربط بين أوروبا وروسيا واليابان، وأوروبا وآسيا. ومن شأن تلك الإجراءات أن تيسر إقامة شراكة عالمية للنقل بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٥١ - السيدة يشامامبوتوفا (كازاخستان): قالت إن حكومتها اضطلعت بإجراءات محددة الهدف في إطار برنامج عمل ألماني بغية تطوير قطاعي التجارة والنقل، وتشكل القضايا الأساسية التي سيجري معالجتها الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية النقل في بلدها حتى عام ٢٠١٥. ويجري بذل جهود لبناء روابط للنقل العابر للقارات بين أوروبا وآسيا، وإنشاء الممر الدولي للنقل العابر الذي يربط بين أوروبا الغربية وغرب الصين، بطول يزيد عن ٨ ٤٠٠ كيلومتراً، مما سيؤدي إلى تقصير المدة اللازمة لتوصيل البضائع بدرجة ملموسة بالمقارنة بالشحن البحري. وسيؤدي إنشاء محطات للشحن البري إلى تنشيط نمو التجارة والنقل الدوليين للبلدان النامية غير الساحلية، وتعزز كازاخستان الانضمام إلى الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الحافة في المستقبل القريب. وذكرت أن حكومتها بصدد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لإجراءات الانضمام إلى الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية الأخرى على الانضمام إلى ذلك الصك. وأعربت عن تقدير بلدها للمشاركة النشطة من جانب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ المشاريع التي تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية للنقل وبناء القدرات المؤسسية في المنطقة الآسيوية، وعن ترحيبه بإنشاء آلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبلدان النامية غير الساحلية.

٥٢ - وأشارت إلى أن البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تواصل تعزيز قدراتها الإنتاجية لزيادة قدراتها التنافسية

٥٥ - واستطرد قائلاً إن ملديف عملت بصورة مكثفة مع منظمة التجارة العالمية في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالانتقال، ونظمت حملة ناجحة لتوسيع نطاق الإعفاء من تطبيق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليشمل جميع أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تتاح للاقتصادات الصغيرة والضعيفة إمكانية الاستفادة من الإطار المتكامل المعزز لمنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً، كما ينبغي لها أن تستخدم استعراضات السياسات التجارية لتوجيه انتباه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى الآثار الناجمة عن الرفع من القائمة والتفاوض بشأن عقد اتفاق "كل شيء ما عدا الأسلحة" مع الاتحاد الأوروبي.

٥٨ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (A/68/88) يرسم صورة قاتمة. ومع ذلك، فإنه إذا تحقق الالتزام الكامل من جانب المجتمع الدولي وتم تخصيص القدر الكافي من الموارد، سيكون من الممكن تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع. وبالنظر إلى حجم الإنفاق العالمي على الدفاع في عام ٢٠١٢، فإن الموارد تعد متوفرة، بالرغم من الأزمة المالية. والمطلوب هو أن تتوفر العقلية الراجعة في مساعدة الإنسانية وإيلاء الأولوية في تخصيص الموارد تبعاً لذلك.

٥٩ - ومضى قائلاً إن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى دعم دولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعرب عن امتنان بنغلاديش لتركيا لعرض استضافتها لبنك التكنولوجيا ودعا الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى تقديم مساعدات في هذا الصدد وفي إنشاء مراكز إقليمية للعلم والتكنولوجيا في أقل البلدان نمواً. وتعد التجارة مجالاً آخر من المجالات التي ما زالت أقل البلدان نمواً تتعرض فيها للتهميش الشديد. وينبغي توفير إمكانية وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة في الوقت المناسب؛ وإزالة العقبات الأخرى التي تعوق التجارة وتقديم الخدمات على الفور. كما ينبغي إنشاء آلية لتمويل التجارة بإجراءات منسقة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٦٠ - وأشار إلى الانخفاض الذي حدث في المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتراجع الالتزامات

٥٦ - واسترسل قائلاً إن ملديف تقدمت بطلب للانضمام إلى نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي، الذي تشمل معايير أهلية الانضمام إليه التصديق على ٢٧ اتفاقية دولية. وقدمت ملديف تحفظات على اتفاقيتين، وأبلغتها المفوضية الأوروبية مؤخراً أن طلبها سيرفض ما لم تسحب جميع التحفظات. ومن شأن الرفض أن يؤدي إلى التعرض لخسائر غير مسبوقه في قطاع مصائد الأسماك، الذي يشكل ثاني أكبر قطاع اقتصادي في ملديف.

٥٧ - ومضى قائلاً إن رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نمواً يستند إلى معايير معيبة. فقد استند رفع اسم ملديف من القائمة أساساً إلى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وأداء مؤشراتها الاجتماعية؛ ولم يول أي اعتبار على الإطلاق، أو أي اعتبار يذكر، لارتفاع تكلفة توفير الخدمات الأساسية بالنسبة للفرد وإلى دور تدخلات الجهات المانحة. وينبغي اتباع نهج ابتكاري لإدراك الديناميات الإنمائية للبلدان الجزرية الصغيرة الشديدة التأثر وينبغي إجراء دراسات بصفة منتظمة لكي تستعرضها الجهات المانحة الدولية. واحتتم كلمته بقوله إن المجتمع الدولي يقع عليه التزام بكفالة

تحديات هيكلية وعوامل أخرى، مثل عدم الإدماج في الاقتصاد العالمي بصورة كافية، تزيد من ضعف تلك البلدان. واحتتم كلمته بقوله إنه يجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدراتها وتنفيذ أولويات برنامج عمل ألماني تنفيذًا كاملاً. رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

المتعلقة بالمعونة في مجال التجارة، فقال إن بنغلاديش تهيّب بشركاء التنمية أن يفوا بالتزامهم، وأن يقوموا، من أجل توفير القدرة على التنبؤ وتحقيق الاستقرار، بأخذ التزامهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في الحسبان في ميزانياتهم الوطنية. وبالرغم من أن بلده يسير في اتجاه تحقيق الكثير من أهداف برنامج عمل اسطنبول، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد للقضاء على الفقر والجوع، وأن يساعد أقل البلدان نمواً على تلبية احتياجاتها الإنسانية الأساسية، وأن يمكن نصف تلك البلدان من الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٦١ - السيد أشرفي (المغرب): قال إنه بالرغم من انقضاء أربعة عقود منذ الموافقة لأول مرة على قائمة أقل البلدان نمواً، لم يتم بعد التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجه تلك البلدان، بل إن عدد تلك البلدان يكاد يكون قد تضاعف. وأصبح من الأصعب الآن على أقل البلدان نمواً أن تفي بثلاثة من معايير الخروج من القائمة الواردة في برنامج عمل اسطنبول، وذلك بسبب أثر الأزمة الاقتصادية والمالية. فبالإضافة إلى نقص الموارد المالية والبشرية، تترتب على تحديات تغير المناخ تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة في أقل البلدان نمواً. ويجب أن تشكل الإجراءات المتخذة لتعزيز الحوكمة العالمية في مجال البيئة جزءاً لا يتجزأ من أي سياسة إنمائية، ويتطلع المغرب إلى الاقتراح الذي سيقدم إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. كما ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تزيد من مشاركتها في برامج التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، والاستخدام الرشيد للمياه الجوفية ومستودعات المياه الجوفية، وجهود مكافحة التصحر وإزالة الأحراج، وحماية البيئة البحرية.

٦٢ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت هناك